رهانات تنمية القطاع السياحي الجزائري

د. أوكيل حميدة *

الملخص:

تعتبر الصناعة السياحية رائدة، إذ تشكل أهم مكونات الصادرات الخدمية لكثير من الدول، و بالرغم من امتلاك الجزائر لإرث تاريخي وثقافي ومقومات طبيعية تسمح لها ببناء صناعة سياحية رائدة، إلا أن كل سياساتها التنموية للنهوض بهذا القطاع فشلت، ليبرز المخطط التوجيهي للتهيئة أفاق 2030 كإستراتجية لبناء صناعة سياحية رائدة، يهدف لجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز، وقطاع يقود قاطرة التنمية بعيد عن القطاع الريعي وتقلباته، و من أجل تحقيق ذلك استوجب إيجاد آليات كتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تحسين من مناخ الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تبني الحوكمة في القطاع السياحي بإرساء المشاركة وسيادة القانون والشفافية والإفصاح والكفاءة والفعالية والتي تعد كرهانات لتنمية السياحة والوصول بالجزائر لمصاف الدول الرائدة سياحيا.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السياحية، الحوكمة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The tourism industry is a pioneer, as it is the most important element of service exports to many countries. Although Algeria possesses historical and cultural heritage and natural elements that allow it to build a leading tourism industry, all its developmental policies to promote this sector failed. To build a leading tourist industry, aims to make Algeria a tourist destination with excellence, and a sector that drives the development economic away from the rental sector and its fluctuations. In order to achieve this, mechanisms have to be found to activate the role of the private sector through improving the investment climate and upgrading small and medium enterprises To adopt governance in the tourism sector by establishing participation and the rule of law, transpar-

* أستاذة محاضرة قسم – ب– جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

ency, disclosure, efficiency and effectiveness, which are considered as insults to the development of tourism and access to Algeria to the ranks of the leading tourist countries.

Keywords: Tourism Industry, Governance, Economic Development.

I - المقدمة:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية المدرجة ضمن أوليات أجندة الدول التي تمتلك الإمكانيات لتطوير صناعة السياحة بوضع إستراتيجيات تمكنها من التميز بمنتجاتها ورغم ما تزخر به الجزائر من إرث طبيعي ثقافي وتاريخي إلا أنها لم تستطع بناء صناعة تمكنها من الارتقاء بوجهتها السياحية يعكس زخم إرثها، وبالرغم من أن الجهود كللت بوضع تصور عام إستراتيجي لتنمية القطاع السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 من أجل تثمين الإمكانيات المادية الثقافية والتاريخية ووضعها في خدمة التنمية السياحية والارتقاء بالوجهة السياحية الجزائرية إلى مصاف الدول متوسطيا وعالميا، إلا أن هشاشة القطاع الذي تعكسه المداخيل التي لم تتعدى 230 مليون أمريكي في حين تعدت النفقات 410 مليون دولار أمريكي ونسبة مساهمة لم تتعدى 2,3% من الناتج الداخلي الخام، يوضح ما تفقده الجزائر من مورد هاما ومنتجاً يمكنها من بناء صناعة قوية لمرحلة ما بعد البترول وفي ظل هذه الوقائع يستوجب إيجاد آليات تسهم في بناء صناعة سياحية لتبرر معالم إشكالية هذا البحث.

ما هي أهم آليات تنمية القطاع السياحي الجزائري؟

II - وضعية القطاع السياحي الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

أولا: عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030"جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT يهدف إلى ضمان العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والدعم الإيديولوجي، إذ رفعت الجزائر رهانات كبرى بغرض تحويل البلد إلى بلد سياحي بامتياز وذلك من خلال تفعيل الحركيات الخمس في ظل هذا المخطط الذي يضم:

1-**مخطط وجهة الجزائر:** يهدف إلى ثمين وجهة الجزائر السياحية ومحاولة بناء صورة قوية لها وذلك وفق إستراتيجية مستقبلية ترتكز على قواعد تتجسد في:[1]

- غزو الأسواق وإعداد الصورة.
- تنشيط وتنسيق متناسب ودائم لمخطط التسويق مع تجنيد وسائل الاتصال الحديثة مالية، بشرية وتقنية.
- التنشيط بالإعلام متعدد الوسائل.

- الشراكة الفعالة على المستوى المحلي والدولي.

ومن أجل تثمين وجهة الجزائر السياحية يقتضي الأمر البحث عن أسواق تكون مستهدفة منها:[2] السوق الداخلية والأسواق ذات الأولوية، الأسواق الواعدة والأسواق البعيدة وذات المستقبل.

2- **الأقطاب السياحية للامتياز "POT":** يعد القطب السياحي تركيبة من القرى السياحية للامتياز[3] وتتمثل هذه الأقطاب في:

الجدول رقم (01): الأقطاب السياحية للامتياز بالجزائر

الأقطاب	الولايات	المشاريع المبرمجة
القطب السياحي شمال-شرق POT-NE	عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة	فنادق الشبكة، فنادق ضخمة ومعيارية والقرى السياحية منها مسيدة بالطارف، سيدي سالم بعنابة، دار دنيا بعنابة
القطب السياحي شمال-وسط POT-NC	الجزائر، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية	المدينة الجديدة سيدي عبد الله، المدينة الجديدة بوينان، المدينة الجديدة بوقزول، فنادق الشبكة والضخمة والمعيارية بطاقة 9595 سرير والقرى السياحية فروم الجزائر، زرالدة، عين طاية، العقيد عباس، واد بلاح ميزاري بتيبازة، الصغيرات بومرداس بودواو البحري، أقريون بجاية حديقة دنيا الجزائر العاصمة
شمال-غرب	وهران، مستغانم، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان	الفنادق السياحية الجديدة بسعة 10146 سرير، القرى السياحية وتشمل مداغ وهيليوس كريستيل بوهران، موسكاردا، تلمسان، حديقة دنيا وهران
جنوب-شرق	الواحات، بسكرة، الواد المنيعة	إنجاز 26 فندقا خاصة من الفنادق المعيارية بسعة 2092 سرير
جنوب-غرب توات قرارة	أدرار، تيميمون، بشار	فنادق جديدة تتكون من الفنادق الضخمة والمعيارية، قرى سياحية بطاقة 912 سرير نخم
الجنوب-الكبير طاسلي	الطاسلي، إليزي، جانت	فندق نخم ووحيد بسعة 150 سرير
الجنوب الكبير الأهقار	الأهقار تمنراست	برمجة أربعة فنادق بسعة 225 سرير

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 3، الأقطاب السياحية للامتياز، 2008، ص09.

3-مخطط الجودة *(PQT):

يهدف إلى تطوير نوعية العرض السياحي ويتطلب التكوين، التعليم، التكنولوجيا الإعلام وإخضاع الخدمات السياحية لمعايير الجودة العالمية ويهدف المخطط إلى[4]:

- تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي.
- منح رؤية جديدة للمحترفين، وتعويد المتعاملين على العمل بإجراءات النوعية
- العمل على التربع في مواقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية.

4-مخطط الشراكة العمومية-الخاصة:

إن إعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك أساسي للنهوض بالقطاع السياحي يزيد من فعالية القطاع حيث يعمل الطرفان على تهيئة وتوفير البنية التحتية اللازمة لصناعة السياحة زيادة على الدور الأساسي للدول لمنظم وساهر على الأمن والاستقرار، ومن أهم أهداف مخطط الشراكة نجد[5]:

- تحسين الخدمات القاعدية والنوعية.
- تحسين وتسهيل الوصول للمواقع السياحية.
- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية.

إن عملية الاستثمار السياحي تقع على عاتق القطاع الخاص فهو وحده كفيل بتطوير مثل هذه الاستثمارات كما يحدث في كل الدول السياحية الكبرى وحتى عند دول الجوار.

5-مخطط التمويل:

يعاني الاستثمار السياحي على الوجه الأخص من مشكلة التمويل إلى ما يتطلبه من تمويل طويل المدى فمرحلة تحقيق المردودية طويلة مقارنة بالاستثمار في المجالات الأخرى ومن أهم أهداف مخطط التمويل ما يلي[6]:

- حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة PME.
- العمل على استمرارية المؤسسات والمشاريع السياحية.
- العمل على إنشاء بنوك متخصصة لتمويل النشاطات السياحية من أجل تسهيل وتكثيف التمويل البنكي.

ثانيا: حصيلة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030

تعد الرهانات التي رفعتها الجزائر في ظل المخطط التوجيهي كانطلاقة بالقطاع السياحي نتاجا لعدة دراسات من الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي من أجل تنويع الاقتصاد وجعل السياحة قطاع يعول عليه كمرحلة ما بعد البترول ببرمجة 75000 سرير من النوع الفخم بغرض استقبال 2.5 مليون سائح في حدود سنة 2015، كما تم برمجة 205 منطقة للتوسيع السياحي لتهيئة العقار السياحي أما استغلال المحطات الحموية فقد يتم إنجاز خريطة وطنية للمنابع الحموية عددها 202 منبع تم إحصاؤها وتوفير 400.000 منصب عمل للفترة 2008-2015.

1-وضعية المشاريع السياحية نهاية 2014:

إن تطور الإنجازات من حيث طاقات الإيواء والهياكل الفندقية للفترة 2008-2014 يمكن إبرازها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): وضعية المشاريع السياحية نهاية 2014

البيان	مجموع المشاريع	عدد الاسرة	عدد مناصب التشغيل
مشروع في طور الإنجاز	385	54884	25526
مشاريع متوقفة	104	9123	3797
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006
مشاريع تم إنجازها	76	6377	2971
المجموع	861	104244	45300

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2014، الجزائر، ص27.

يظهر من الجدول أعلاه أن من مجموع 861 مشروع تم إنجاز 76 مشروع بنسبة تصل 8.8% من إجمالي المشاريع وطاقات إيواء بلغت 6377 بنسبة 8.5% من إجمالي المشاريع المأمول تحقيقها بحوالي 75000 سرير وبفرض أن المشاريع قيد الإنجاز ستنتهي بها الأشغال سنة 2016 فإن نسبة الإنجاز لن تتعدى 80% من المجموع الكلي، والى غاية بداية 2014 هناك تأخر بنسبة الإنجاز تقدر بـ 90% ناهيك عن أن معظم المشاريع تدخل ضمن الفنادق غير المصنفة فحسب وزارة السياحة والصناعة التقليدية فإن وضعية الحظيرة الفندقية حسب فئة التصنيف نهاية 2014 تم إعطاء 8 فنادق بـ 5 نجوم بعدد أسرة يقدر بـ 4242 ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): وضعية الحظيرة الفندقية نهاية 2014

فئة الصنف	فنادق 5 نجوم	فنادق 4 نجوم	فنادق 3 نجوم	هياكل اخرى موجهة للفندقة	في طريق التصنيف
عدد الفنادق	8	6	39	196	555
عدد الاسرة	4242	1800	5829	9381	52886

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، ص09.

إن وضعية الحظيرة الفندقية تشير أن أغلبية الفنادق ليست مصنفة وباقي الهياكل مصنفة نجمة أو نجمتين وهي هياكل ليست مطلوبة من الأجانب، فالطلب الأجنبي يعتمد على الهياكل من صنف 3 نجوم فما فوق التي تتناسب مع سياحة فاخرة وخدمات جيدة وهي ما تفتقده هياكلنا الفندقية.

كما أن توزيع المنتج بقي نفسه منذ سنة 2008 بسيطرة واضحة للمنتج الحضري ما

يعني أن الفروع الجديدة المدرجة في المخطط التوجيهي والتي كان من المفروض ترقيتها، مازالت مجرد مشاريع أو تشكيلة عرض سياحي غير مطبق على أرض الواقع.

2- تهيئة العقار السياحي واستغلال المحطات الحموية:

تم تهيئة 10 مناطق فقط للاستغلال والأعمال جارية من أجل إضافة 39 منطقة توسع أخرى أما استغلال المنابع الحموية فمن أصل 202 منبع تم إحصاء استغلال 50 منبع موزعة بين عمومية وخاصة وهو ما يدل على تراجع السياحة العلاجية هدر لطاقات يمكن أن تدفع بالسياحة الجزائرية لسد الطلب الداخلي وحتى الدولي.

3-حصيلة الحركات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): حصيلة الحركات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

الحركات	الإنجازات
مخطط الجودة	تمثل اهم الإنجازات فيما يلي[7]: - تنصيب المجلس الوطني للجودة السياحية. - تخفيضات ضريبية ضمن قانون المالية التكميلي 2009. - تخصيص ميزانية 1.5 مليار للفترة 2010-2014. - تحديث مدرستي تيزي وزو وبوسعادة. - إدخال فروع جديدة في نظام LMD لخدمة قطاع السياحة. - انخراط 348 مؤسسة سياحية في مخطط الجودة منها 185 مؤسسة فندقية و140 وكالة سياحية و7 محطات معدنية و16 مطعم.
الشراكة والتمويل	اهمها[8]: - إنشاء عدة جمعيات نشطة على المستوى الوطني (الفدرالية الوطنية لدواوين السياحة وأصحاب الفنادق، الفدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار...الخ. - عقد اتفاقات شراكة مع وزارات لتفعيل القطاع السياحي منها وزارة البريد والتكنولوجيا والإعلام والاتصال وزارة التكوين المهني، الشريك الأوروبي وزارة السياحة والصناعة التقليدية مع البنوك التجارية BDL, CPA, CNEP, BADR وصندوق الضمان FGAR.
وجهة الجزائر	- تنظيم المعرض الدولي للسياحة والأسفار طبعة في كل سنة. - إنشاء عدة مواقع في المؤسسات العمومية للتعريف والترويج بالوجهة السياحية منها موقع وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة...الخ. - إنجاز خريطتين سياحيتين على مستوى وزارة السياحة.

إن نجاح الوجهة السياحية يظهر من خلال توافد السياح نحوها، ومن الإيرادات المحققة إذ تشير إحصائيات وزارة السياحة والديوان الوطني للسياحة إن عدد السواح

نهاية 2014 بلغ 2.301373 وهو عدد قليل مقارنة بدول الجوار كالمغرب الذي فاق 10 مليون سائح سنة 2013 و6 مليون سائح في تونس رغم الأوضاع الأمنية، وبالنظر إلى أن التوقعات بالنسبة للأهداف المسطرة للمرحلة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسنتي 2012-2013 أكثر من 2.5 مليون سائح.

ثالثا: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.

إن الحكم على نجاح السياسة الجديدة يظهر من خلال مختلف الآثار الناجمة عن الاقتصاد الوطني خاصة الاقتصادية منها.

1-تطور الإيرادات السياحية:

تهدف السياسة الجديدة لتنمية السياحة ورفع ايرادات القطاع مقارنة بدول الجوار وسنحاول رصد تطور الإيرادات السياحية خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2008-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.1	208.3	196.4	230.3

Source : office national des statistiques.

يلاحظ أن الإيرادات متقاربة في كل السنوات وأن نسبة متوسط الإنفاق بلغت 238.86 دولار، في حين التقديرات تشير إلى 1500 إلى 2000 مليون دولار مقابل 2.5 مليون سائح أي متوسط الإنفاق من 600 إلى 800 دولار للسائح ما يعكس بعد الإيرادات المحققة عن المتوقع.

2-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن إظهار مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي في الفترة 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مساهمة السياحة في PIB %	2.05	2.3	2.3	2.4	2.6	2	2.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يظهر الجدول أعلاه ضعف أداء القطاع في الاقتصاد الوطني بنسبة لا تتعدى 3% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالأهداف المسطرة والإمكانات المتاحة.

3-المساهمة في توفير مناصب الشغل: يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى توفير 400.000 منصب عمل والجدول الموالي يوضح عدد المناصب الموفرة في قطاع السياحة.

الجدول رقم (08): تطور مناصب العمل في قطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للفترة 2008-2014

الوحدة: 10^3

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العدد	310	320	396	420	450	436	453

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2013 و2014، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة لسنة 2014.

يوضح الجدول أعلاه تزايد عدد مناصب العمل لقطاع السياحة دون توضيح للمناصب المباشرة وغير المباشر ولم يحقق الأهداف المسطرة بـ 400.00 منصب عمل للفترة 2008-2015 إذ لم يتم توفير سوى 80.000 منصب علم فقط سنة 2013[9].

إن عدم تحقيق الأهداف المسطرة لقطاع السياحة يرجع بدرجة أولى إلى جملة عراقيل أدت إلى تراجع أداءه، سواء على المستوى المحلي أو الدولي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تهميش قطاع السياحة ضمن السياحة الاقتصادية للدولة[10].
- عدم استقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للقطاع السياحي.
- إخفاق تسويق الوجهة السياحية ونقص التكوين والتأهيل.
- الفساد الإداري وغياب الشفافية[11].
- مشكل العقار السياحي إشكالية التمويل.
- ضعف البنى التحتية وتدني خدمات أداء الأطراف الفاعلة.
- غياب الثقافة السياحية والأمن السياحي[12].

ومن أجل تنمية وتفعيل القطاع السياحي استوجب إيجاد آليات انطلاق صناعة السياحة.

III - آليات تنمية القطاع السياحي الجزائري:

إن عدم جاهزية القطاع السياحي وعدم قدرته على مواكبة التطورات التي عرفها هذا القطاع في معظم الدول خاصة المجاورة لها لدليل على أن بيئة الأعمال السياحية تعاني من نقاط ضعف كثيرة مما يستوجب إيجاد آليات تكون كمنطلق لبناء تنمية سياحية وقطاع يعول عليه كبديل لمرحلة ما بعد البترول.

أولا: تفعيل دور القطاع الخاص

طرح المخطط التوجيهي 2030 SDAT القطاع الخاص كشريان أساسي في

عملية التنمية السياحية وتوالت الخطابات التي تنوه بالدور القطاع الخاص محليا كان أو أجنبي، وبالرغم من أن الطلب على الاستثمار من طرف القطاع الخاص في ارتفاع مستمر إذ بلغ 98.21% من إجمالي المشاريع المصرح بها في فترة الإنعاش الاقتصادي إذ بلغ مشاريع القطاع الخاص 57833 فين حين نصيب القطاع العام بلغ 970 مشروع، إلا أن نصيب قطاع السياحي لم يتعدى 635 مشروعا بنسبة 1.08%، ما يوضح أن حجم الاستثمار السياحي مازال ضعيفا ولم يرقى إلى المستوى مقارنة بأهمية هذا القطاع وبالإمكانيات المتاحة وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن عدد المشاريع المنجزة بلغت 195 مشروعا بنسبة لا تتعدى 1% من إجمالي المشاريع المنجزة.

وعليه ومن أجل تفعيل دور القطاع الخاص استوجب العمل على:

1- جذب الاستثمار الأجنبي: إن الطلب الأجنبي المصرح به للمشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة بلغت 10 مشاريع من أصل 564 مشروعا بنسبة لا تتعدى 1.77% للفترة فاقت 12 سنة 2001-2014، مما يوضح عزوف المستثمر عن الاستثمار في القطاع السياحي اعتبر أن 3 مشاريع من أصل 10 تم إنجازها[13] ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري إذ احتلت الجزائر الرتبة 11 عربيا من أصل 13 دولة و132 دوليا من أصل 140 دولة ضمن ترتيب الوجهة السياحية ضمن مؤشر تنافسية السياحة والسفر ولذا ضعف جاذبية المناخ الاستثماري بسبب تدني مناخ الأعمال بصفة عامة لتحتل المرتبة 95 سنة 2015 فمن أصل 11 المؤشر فرعي، جاء أداء الجزائر إيجابيا ضمن مؤشرين فقط هما مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشر الموارد الطبيعية،[14] وهو ما يعكس الوضعية الحرجة لهذا القطاع.

2-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: زاد الاهتمام في معظم اقتصاديات الدول بتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنمية الاقتصاد نظرا للدور الرئيسي الذي بلغته في مكافحة الفقر والتخفيف من البطالة وقد أدركت الجزائر أهمية هذه المؤسسات في تطوير ودعم قطاعات اقتصادية كثيرة منها قطاع السياحة ومن أجل تفعيل دورها باعتبارها آلية لتفعيل القطاع الخاص عملت الجزائر على اتخاذ عدة إجراءات تحفيزية منها:[15]

- إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1991 لتستغل بموجب المرسوم 211/94 المؤرخ في 14 جويلية 1994، وإنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذا القطاع منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان العروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وتشير معظم البيانات أن

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد خاصة منها مؤسسات الأشخاص المعنوية أو مؤسسات الأشخاص الطبيعية بنسبة 18.27% من المجموع.

أما مؤسسات النشاطات الحرفية فتتمثل 22.57% من المجموع وتشغل الأنواع الثلاث أكثر من 99% من المجموع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[16].

إن التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر رهان للحكومة حتى تتمكن من بناء صناعة سياحية متميزة مما يستدعي توفير مجموع من الشروط بمنطلق لتفعيل دور القطاع الخاص منها[17]:

- **توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال:** وتعني به تحسين جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات التي تحكم نشاط القطاع الخاص بكل جوانبه ومن أهم العناصر الأساسية لتحقيق بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط نجد:

- وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب المبني على تفعيل التشاور بين القطاعين والمساهم في خلق المبادرة والتحفيز من خلال ما يوفره من ثقة.

- العمل على تطوير البنى التحتية كقاعدة لتسهيل وتسريع أداء المعاملات.

- العمل على تطوير المهارات والقدرات والمعارف مما يعمل على زيادة الكفاءة في الأداء.

- تحقيق الاستقرار السياسي لدعامة قوية لتواجد القطاع الخاص.

- **الشراكة بين القطاع العام والخاص:** إذ العمل على ترسيخ نظام اقتصاده قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين مع التحديد الدقيق للأدوار يعد من أهم آليات نجاح عملية التنمية وهو ما ركز عليه المخطط التوجيهي من خلال حركياته والذي تجسد بالنص على إنشاء المجلس الوطني للسياحة والذي يحتاج إلى تفعيله على أرض الواقع.

- **توفير التمويل اللازم:** تحتاج الاستثمارات السياحية إلى تمويلات طويلة الأجل وعدم توفير التمويل الملائم لطبيعة هذه المشاريع يعد أحد المشاكل التي تعيق نمو الاستثمارات السياحية مما يستوجب ضرورة توفير أدوات مالية مناسبة لذلك من خلال مرافقة البنوك ومؤسسات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة تحفيزات ضريبية والعمل على تعبئة المدخرات وهو ما يستلزم تطوير المنظومة المصرفية وفتحها للمنافسة مع العمل على تطوير أسواق رؤوس الأموال.

ثانيا- حوكمة القطاع السياحي:

إن بروز مسألة الحوكمة في السنوات الأخيرة واهتمام وعناية المنظمات بها أصبحت تشكل ركيزة للنمو الصحي والقوي وعامل على تحسين المناخ الاستثماري في الدول والذي يعني "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"[18].

ويمكن تعريف الحوكمة في القطاع العام على أنها "الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات

في الدول من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم تحري الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات على مستوى من الفعالية والجودة لإرضاء المواطنين[19].

- أهداف حكومة القطاع السياحي والأطراف الفاعلة: إن أهداف تحقيق حوكمة القطاع السياحي تستمد من أهداف الحوكمة في القطاع العام وتتجسد فيما يلي:

- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد بما يسهم في رفع معدلات الاستثمار السياحية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي[20].
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين.
- التأكد من كفاءة تصنيف برامج الحكومة والاستخدام الأمثل لمواردها[21].

إن تحقيق حوكمة القطاع السياحي يبنى على تكاثف جهود الأطراف الفاعلة وهي:[22]

- الدولة ومؤسساتها: وهي الفاعل الأساسي في تجسيد الحوكمة من خلال هيئاتها المشرفة في رسم وصياغة السياسات السياحية.
- القطاع الخاص: والمصدر الرئيسي لفرص العمل والشريك الأول لها.
- المجتمع المدني: يشير إلى مجموعة واسعة النطاق عن المنظمات غير الحكومية والنقابات وجماعات السكان والمنظمات الخيرية...الخ ويعد طرف لنهوض بعبء التغيير عن اهتمامات وقيم استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية دينية...الخ.

- إرساء مبادئ الحكومة في القطاع السياحي:

إن أكثر ما يعانيه القطاع السياحي الجزائري هو غياب الشفافية وما يترتب عنه من فساد إداري تجسد في تضارب المسؤوليات ونقص المعلومة وتهميش المجتمع المدني، وعليه فتنمية القطاع السياحي لن يكون إلا في ظل إرساء مبادئ الحوكمة والتي تقوم على المشاركة والشفافية والمساءلة والكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فضلا عن إسنادها إلى قواعد العدالة مما يفرز سيادة القانون فالحوكمة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة تشترك فيها الأطراف الفاعلة من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني[23].

ويمكن توضيح التفاعل بين مبادئ الحكومة في ظل إشراك الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية السياحية ويمكن توضيح ذلك وفق المخطط الموالي:

الشكل رقم (01): إرساء مبادئ الحوكمة لتنمية القطاع السياحي

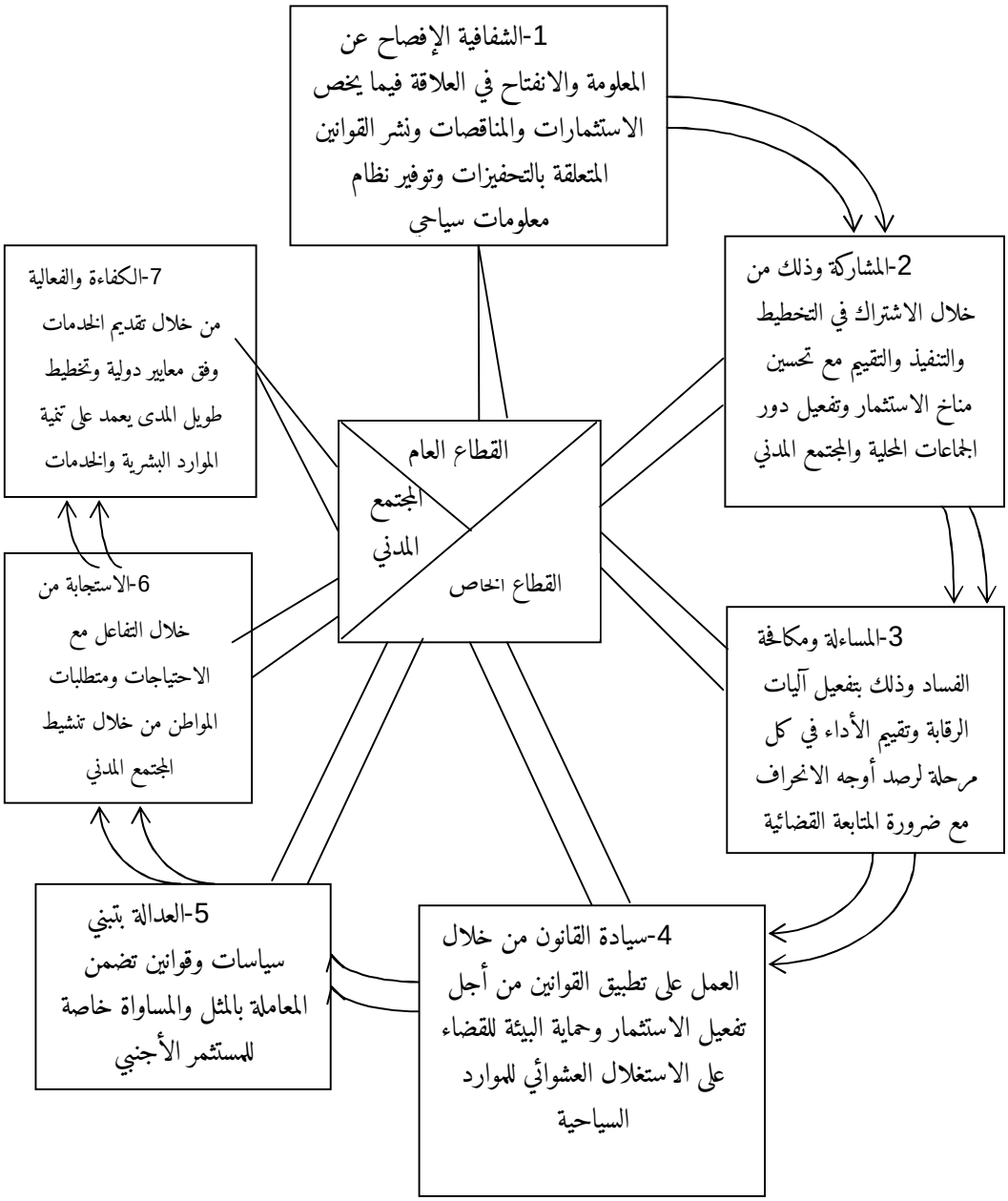

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن تحقيق الحوكمة عملية متكاملة لإدارة شؤون الدولة تشترك فيها الأطراف الفاعلة (القطاع العام، القطاع الخاص والمجتمع المدني).

الخلاصة:

إن الإستراتيجية الجديدة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 يعد تصورا عاما يطرح السبل الكفيلة للنهوض بالصناعة السياحية وفق للتوجهات العالمية، إلا أن القطاع السياحي الجزائري ما زال يعاني من نفس المشاكل خاصة تدني المناخ الاستثماري وانتشار الفساد الإداري وغياب الشفافية ونقص التمويل في ظل تهميش القطاع ضمن أولويات الدولة.

وفي ظل ما تفقده الجزائر من موارد مالية من هذا القطاع استوجب تظافر الجهود من أجل النهوض به وجعله من أولويات القطاعات يعول عليه لمرحلة ما بعد البترول من خلال العمل على:

- نشر الوعي والثقافة السياحية.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- رفع جاذبية المناخ الاستثماري لتشجيع القطاع الخاص محليا أو أجنبيا.
- حوكمة القطاع السياحي من خلال إرساء مبادئ الحوكمة والاستغلال الأمثل للموارد السياحية.
- العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها لتحسين مستوى أداء الخدمات السياحية.
- توفير الإرادة السياسية المبنية على الأحداث الفعلي لتنمية القطاع السياحي.

المراجع والهوامش:

(1) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (2)، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية 2008، ص25.

(2) نفس المرجع، ص ص27-28.

(3) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 3، الأقطاب السياحية للامتياز، 2008، ص09.

* PQT ; plan qualit2 tourisme ;

(4) وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (2)، مرجع سابق، ص48.

(5) نفس المرجع، ص52.

(6) نفس المرجع، ص57.

(7) Ministère du tourisme et d'artisant, Bilan d'etape de la mise en oeu.... Du schéma d'aménagement touristique (SDAT), avril 2013, p15.

(8) Ministère du tourisme et d'artisant, Tableau de bord des statistiques du tourisme et de L'artisant, juin 2014, p21.

(9) وزارة السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (2)، مرجع سبق، ص18.

(10) صالح فلاحي، أهم المشاكل السياحية التي تعاني منها بلاد ناء لى الموقع: www.algeria.com

(11) منصوري الزين، واقع وأفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، 2005، ص140.

(12) هناء حامد زهران، الثقافة السياحية وبرامج تنميتها، عالم الكتب، مصر، 2004، ص11.

(13) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

(14) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2014، ص110.

(15) شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر يومي 06/05 ماي 2016، ص6.

(16) نشرية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

(17) بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحفيز كمرحلة ما بعد البترول، جيجل، الجزائر، يومي 2011/11/21/20، ص11-16 بتصرف.

(18) منتدى تطوير السياحات الاقتصادية حوكمة القطاع العام، المرصد الاقتصادي الأردني، 2014، ص05.

(19) مجلس الوزراء المصري، مركز العقد الاجتماعي، دليل الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، مصر، 2014، ص07 على الموقع:

www.socialcantad.gov.eg/medicenter/96/F981F.4b9301.Fe703F4c7PDF بتاريخ 2016/08/30.

(20) فيصل محمود الشواورة، قواعد الحكومة وتقييم دورها في مكافحة الفاسد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص128.

(21) محمد علي سويلم، حوكمة الشركات في الأنظمة العربية والمقارنة بين التنظيم والمسؤولية التأديبية والمدنية والجبائية، دار النهضة العربية، 2010، ص63.

(22) شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائري 3، دفعة 2014-2015، ص245.

(23) بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة، المملكة العربية السعودية، حالة دراسة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، 2014، الرياض، ص06.